

تعزيز الصحة والرفاه

تقرير من المدير العام

١- يشير هذا التقرير إلى القرار ج ص ع ٧٥-١٩ (٢٠٢٢) بشأن تعزيز الصحة والرفاه، الذي يطلب إلى المدير العام إعداد إطار عالمي بشأن الرفاه - استناداً إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - وتحديد دور تعزيز الصحة في ذلك الإطار بالتشاور مع الدول الأعضاء، والمقرر الإجمالي ج ص ع ٧٦ (٢٢) (٢٠٢٣) باعتماد الإطار العالمي لإدماج الرفاه في الصحة العامة باستخدام نهج تعزيز الصحة،^١ وتوجيه طلب إلى المدير العام بتقديم تقرير عن تنفيذه.

التقدم المُحرز في تعزيز الصحة والرفاه في سياق ما بعد جائحة كوفيد

٢- يُشكّل الطابع العالمي والمتربط لأهداف التنمية المستدامة جانباً رئيسياً من جوانب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المصممة استجابةً للاعتراف المتزايد بعوامل التكيف المتعددة والمعقدة ذات التأثير المتزامن على التنمية عبر القطاعات وما هو قائم من انعزالية، فضلاً عن مختلف شرائح المجتمع. وأهداف التنمية المستدامة مترابطة وغير قابلة للتجزئة وتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٣- وتتأثر الصحة والرفاه أيضاً بعوامل تتجاوز نطاق قطاع الصحة، وهي المحددات الاجتماعية والهيكلية والاقتصادية والسياسية والبيئية والتجارية المتداخلة والمتقاطعة للصحة.

٤- وثمة زخم متزايد للابتعاد عن النهج الاقتصادي التام إزاء للتنمية البشرية في اتجاه نهج يُركّز أيضاً على رفاه الناس والكوكب. ويسهم المضي قدماً بخطة عالمية للرفاه في تحقيق الصحة - على النحو المحدد في دستور منظمة الصحة العالمية (المنظمة).

٥- وتتشترك تحديات التنمية المستدامة الرئيسية، بما في ذلك تلك التي تؤثر على الصحة والرفاه، في أسباب كامنة مشتركة مرتبطة بما يلي:

- نماذج التنمية الاقتصادية المستندة إلى إنتاج السلع واستهلاكها على نطاق واسع، والتي تسهم في زيادة الأمراض غير السارية والتدهور البيئي، وفي حالة تعطى فيها الأولوية لأرباح القلة على حساب الآثار الواقعة على الناس والكوكب؛

- توزيع الموارد غير المنصف الذي يؤثر على المحددات الاجتماعية والهيكلية والاقتصادية والسياسية والبيئية والتجارية للصحة، فيما يتعلق بالناس والكوكب؛

- هشاشة نُظُم الحماية الصحية والاجتماعية وضعف الخدمات العامة بسبب تزايد خصخصة الأصول العامة والإجراءات الإدارية المرفقة؛ ونماذج الاستعانة بالمصادر الخارجية دون الإشراف الحكومي المطلوب لضمان معايير الخدمة أو المساواة في الإتاحة والرعاية والصيانة والاستثمار؛ وعدم كفاية مساءلة الحكومات والإدارات العامة، مما يوسع الفجوة بين أوجه الإجحاف الصحية والاجتماعية؛
- عمليات التحول الرقمي التي تهيئ فرصاً للحلول الصحية الرقمية في مجالات تشمل التعليم والإلام بالمسائل الصحية ومجتمع الممارسة وبيئات العمل والأنشطة الترفيهية، ولكنها تسبب في الوقت نفسه فجوة في الإنصاف في إتاحة الرعاية الصحية، وتقوض التمكين الاقتصادي، وتروج للمعلومات المضللة، وتكون لها آثار بعيدة المدى على التماسك الاجتماعي والثقة؛
- سرعة التوسع الحضري والتحديث والنمو السكاني في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية المعقدة، التي تسفر عن تزايد التهديدات لرفاه الأفراد والمجتمعات.

الإطار العالمي لتعزيز الصحة والرفاه

- ٦- يحدد الإطار الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية ويجمع بين أكثر التوجهات السياساتية فعالية المستمدة من مجتمع الصحة العالمية والخبرة المكتسبة على المستوى القطري. وتشمل الاتجاهات الاستراتيجية الستة ما يلي:
- (١) إثراء كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية؛
- (٢) تصميم نُظُم الحماية والرعاية الاجتماعية استناداً إلى الإنصاف والإدماج والتضامن؛
- (٣) تصميم التنفيذ ودعمه تحقيقاً لاقتصادات منصفة تخدم التنمية البشرية؛
- (٤) تعزيز التغطية الصحية الشاملة المنصفة من خلال الرعاية الصحية الأولية وتعزيز الصحة والخدمات الوقائية؛
- (٥) تعزيز النُظُم الرقمية المنصفة التي تعمل بوصفها مرافق عامة وتسهم في التماسك الاجتماعي وتكون خالية من المصالح التجارية؛
- (٦) قياس الرفاه ومراقبته.

٧- وتشهد عدة دول أعضاء حالياً تقلبات اجتماعية وسياسية، وعدم استقرار اقتصادي، وظواهر جوية قصوى، وتزايداً في أوجه الإجحاف، واضطرابات مدنية، وانخفاضاً في القوة الشرائية للأسر المعيشية، مع ما يترتب على ذلك من تأثير مباشر في صحة الأفراد والمجتمعات. وتشكل الأزمات العالمية الحالية المترابطة أعباءاً لأزمة أوسع نطاقاً من أزمات عدم المساواة. فهي تعزز بعضها البعض، وتؤدي إلى تفاقم أوجه الإجحاف في مجال الصحة، وتعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بيد أنها تمثل أيضاً فرصة لإحداث نقلة نوعية لسلامة معالجة القضايا التي لا تحظى بالأولوية الكافية، مثل الإنصاف في مجال الصحة والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية وإتاحة السلع الرقمية الأساسية والعزلة الاجتماعية وتغير المناخ. ومن شأن التحرك نحو نهج قائم على الرفاه أن يسهم في بناء مجتمعات قادرة على الصمود ومستدامة.

٨- ويضرب تعزيز الصحة بجذوره في التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المنصفة والمستدامة، فضلاً عن نظرة إيجابية للصحة. ويُسلط الضوء على الحاجة إلى معالجة المحددات الأولية للصحة ودور الأفراد والمجتمعات والقطاعات غير الصحية في حماية الصحة والوقاية من الأمراض وتخفيف عبء الرعاية الصحية. ويجب أن ينطوي التحول إلى خطة قائمة على الرفاه على اتخاذ إجراءات ملموسة لسرعة معالجة قضايا الصحة العامة مثل تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم المساواة في إتاحة التغطية الصحية الشاملة والحماية الاجتماعية، والآثار السلبية للمحددات الاقتصادية للصحة، والتحول الرقمي. ويعتمد تعزيز الصحة والرفاه المستدامين على الالتزامات السياسية والاستثمار في المحددات الاجتماعية والتجارية للصحة، والتدابير الرامية إلى حماية المجتمعات من الصناعات الضارة بالصحة، وعلى تدابير تتجاوز نطاق القطاع الصحي.

خطة التنفيذ والرصد

٩- طلبت جمعية الصحة العالمية في دورتها الخامسة والسبعين أيضاً إلى المدير العام وضع خطة للتنفيذ والرصد، كجزء من ذلك الإطار، تشمل تحديد ودعم ترجمة نهج العافية المبتكرة إلى واقع عملي باستخدام أدوات تعزيز الصحة والتكنولوجيات والنهج الجديدة للمساهمة في برنامج العمل العام للمنظمة.^١

١٠- ويوفر إطار المنظمة العالمي لتعزيز الرفاه اتجاهاً استراتيجياً ولغة مشتركة. وتعتمد خطة التنفيذ والرصد المصاحبة نهجاً للرفاه وتستند إلى مقاييس للسياسات تُركّز على ما يهم الناس، فضلاً عن منافع للكوكب والأجيال القادمة. وتهدف الخطة إلى قياس التقدم المحرز عبر ركائز التنمية المستدامة الثلاث من خلال توسيع إطار مؤشرات التقدم ليشمل التقدم/ المنافع البيئية والاجتماعية، بما يتجاوز المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، ويتضمن بُعداً شاملاً يستند إلى الإنصاف والشمول والتضامن.

١١- وقد اتخذ عدد من البلدان الخطوات الأولى لوضع الرفاه في صميم الحوكمة ووضع السياسات، وتضمنت الجهود المبذولة في هذا الشأن إعداد وتنفيذ أطر وطنية للرفاه، واستراتيجيات وخطط عمل؛ وإعداد ميزانية للرفاه؛ وتطبيق تدابير جديدة لإحراز تقدم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي التقليدي. وبوجه عام، تهدف هذه الأطر إلى تحقيق ما يلي: تعزيز وضع سياسات أكثر شمولاً ومُسندة بالبيانات تأخذ في الاعتبار المؤشرات غير الاقتصادية (مثل العمل غير المدفوع الأجر، وأوجه عدم المساواة، والاستدامة البيئية)؛ وتحديد أهداف أو حصائل وطنية للرفاه؛ ورصد التقدم المحرز. ويلزم على القطاعات غير الصحية، من خلال هذا النهج، الإشارة إلى مساهماتها في تعزيز الصحة، والتماسك الاجتماعي، والإنصاف، والتنمية المستدامة، وصون النظام الإيكولوجي الطبيعي بطريقة شاملة. وتتضمن المبادرات الوطنية تطبيق ما يلي: مفهوم "الحياة الطيبة"، ونموذج للمساعدة الوطنية الإجمالية، وإطار لجودة الحياة، واقتصاد الرفاه، ونهج قائم على الأيورفيدا، وميزانية للرفاه، واستراتيجية وطنية للرفاه لعام ٢٠٣١.

١٢- وتعكف الأمانة حالياً على إنشاء فريق خبراء استشاري تقني استراتيجي متعدد التخصصات لتقديم المشورة واقتراح إسهامات في أطر الرصد والتنفيذ. وسيدرس الفريق مسارات عمل المنظمة الهامة (مثل تلك المتعلقة بالمحددات الاجتماعية للصحة وبنوع الجنس والإنصاف وحقوق الإنسان)، فضلاً عن التقرير العالمي المقبل عن المحددات الاجتماعية للصحة والتقرير العالمي عن المحددات التجارية للصحة.^٢

١ الفقرة ٢(٢) من القرار ج ص ٧٥-١٩ (٢٠٢٢).

٢ المبادرة الخاصة للعمل بشأن المحددات الاجتماعية للصحة بغرض النهوض بالإنصاف في مجال الصحة (https://www.who.int/initiatives/action-on-the-social-determinants-of-health-for-advancing-equity)، تم الاطلاع في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣).

١٣- وأنشأت الأمانة أيضاً عدة مسارات عمل متعددة التخصصات بشأن الرفاه، استناداً إلى حركة اقتصاد الرفاه، والمحددات الاجتماعية للصحة، والرعاية الصحية الأولية.

١٤- وشملت الإجراءات الرامية إلى تعزيز رفاه الأفراد وضع تعريف وإطار الرفاه للمراهقين الذي يركز على خمسة مجالات مترابطة ويدعو إلى وضع سياسات وبرامج متعددة القطاعات. واستناداً إلى هذا العمل وباستخدام نهج يشمل جميع مراحل العمر، شرعت الأمانة في عملية متعددة التخصصات لوضع تعريف لرفاه الأمهات يتجاوز نطاق الصحة الإنجابية، من أجل ضمان أن تحتل احتياجات المرأة مركز الصدارة خلال هذه الفترة المليئة بالتغيير، حتى تتمكن من الازدهار وتحقيق وإعمال إمكاناتها وحقوقها الكاملة.

١٥- وتهدف المبادرة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لمساعدة المراهقين على الازدهار إلى تعزيز السياسات والبرامج المتعلقة بالصحة النفسية للمراهقين، بما في ذلك تعزيز الصحة النفسية. وفي عام ٢٠٢١، أصدرت المنظمة واليونسيف مجموعة أدوات ذات صلة بالمبادرة لتنفيذ مبادئ المنظمة التوجيهية بشأن التدخلات التعزيزية والوقائية في مجال الصحة النفسية للمراهقين. ويعزز البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف بشأن الصحة النفسية والرفاه النفسي والاجتماعي ونماء الأطفال والمراهقين التنسيق بين الوزارات ووضع وتنفيذ خطط متعددة القطاعات ومحددة السياق للأطفال والمراهقين في ثلاثة عشر بلداً.

١٦- وعلى المستوى المجتمعي، يهدف مجلس المنظمة المعني باقتصاديات الصحة للجميع، الذي أنشأته المديرية العامة في عام ٢٠٢٠، إلى إعادة صياغة كيفية قياس الصحة والرفاه وإنتاجهما وتوزيعهما على نطاق الاقتصاد. ويرد المزيد من المعلومات عن المجلس في وثيقة منفصلة.^١

١٧- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، نشرت لجنة المنظمة الإقليمية لشرق المتوسط ورقة تقنية بشأن تعزيز الصحة والرفاه في إقليم شرق المتوسط،^٢ وهي بصدد وضع خريطة طريق إقليمية لترجمة الإطار العالمي إلى عمل على الصعيدين الإقليمي والقطري.

١٨- وفي إقليم المنظمة الأوروبي، عُقد منتدى رفيع المستوى في آذار/مارس ٢٠٢٣ بشأن الصحة في اقتصاد الرفاه. واعتماداً على هذا العمل، عقد اجتماع أولي للبنوك المركزية في وقت لاحق مع ممثلين من القطاعين المالي والصحي، بهدف تحقيق الرفاه والقدرة على الصمود المالي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، جمع حدث جانبي نظمته الجمعية العامة للأمم المتحدة ممثلين عن الحكومات والاقتصاديين وخبراء الضرائب والصحة من جميع أنحاء العالم لمناقشة السعي لتحقيق الرفاه والإنصاف والمجتمعات الصحية من خلال سياسات مالية مستدامة.

١٩- وبالإضافة إلى ذلك، تسهم منظمة الصحة العالمية في مناقشات أوسع نطاقاً داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن مستقبل الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية، وبشأن المضي في تجاوز الناتج المحلي الإجمالي. وقد تطرقت هذه المناقشات، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى تضمين الرفاه أو عناصر منه.

١ مجلس المنظمة المعني باقتصاديات الصحة للجميع. تقييم الصحة للجميع: إعادة التفكير وبناء نهج يشمل المجتمع بأسره. موجز المجلس رقم ٣. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢١ (<https://www.who.int/publications/m/item/valuing-health-for-all-rethinking-and-building-a-whole-of-society-approach---the-who-council-on-the-economics-of-health-for-all-council-brief-no.-3>) (بالإنكليزية)، تم الاطلاع في ١٤ أيار/مايو ٢٠٢٣).

٢ مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق المتوسط. تعزيز الصحة والعافية في إقليم شرق المتوسط: من النظرية إلى التطبيق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة؛ ش م/ل ٦/٦٩؛ القاهرة: مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق المتوسط؛ ٢٠٢٢ (<https://applications.emro.who.int/docs/Promoting-health-well-being-EMR-ara.pdf>)، تم الاطلاع في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

دعم جهود البلدان

٢٠- تعكف الأمانة حالياً على إعداد موجزات للسياسات موجهة إلى صانعي القرار على المستوى الوطني من أجل كل اتجاه من الاتجاهات الاستراتيجية. وستتناول الموجزات جوانب الحوكمة والتمويل والآليات اللازمة لتعزيز نهج يشمل الحكومة ككل.

٢١- وقد شرعت منظمة الصحة العالمية، بدعم من حكومة سويسرا، في تنفيذ مبادرة خاصة بشأن الحوكمة الحضرية لأغراض الصحة والرفاه، تُسلط الضوء على دور رؤساء البلديات في النهوض بخطة للرفاه على المستوى المحلي، من خلال الحوكمة الحضرية القائمة على التعاون المتعدد القطاعات والمشاركة المدنية.

٢٢- وتقدم الأمانة المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في إقليم المنظمة الأوروبي فيما يتعلق بتقييمات الرفاه، وأدوات توجيه الاستثمارات نحو تدخلات السياسات والنهج الرامية إلى زيادة الرفاه والحد من أوجه الإجحاف، فضلاً عن دعم التعاون مع القطاعين المالي والاقتصادي لإدماج الرفاه والإنصاف والمحددات الاجتماعية للصحة في السياسات المالية والاقتصادية وقرارات تخصيص الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المكتب الإقليمي لأوروبا على تعزيز تبادل المعارف والتدابير الرامية إلى تحسين حوكمة الرفاه والميزانيات والقوانين والمساءلة عن طريق إقامة حوار بشأن السياسات فيما بين البلدان، واستهلال مبادرة جديدة تبرز المدن كمحركات لاقتصادات الرفاه، من خلال الشبكة الأوروبية للمدن الصحية.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢٣- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير. وقد يرغب المجلس في التركيز على ما يلي في مناقشاته:

- كيف ينبغي تنظيم المسؤولية الإجمالية عن تعزيز مجتمعات الرفاه على المستوى الوطني؟
- ما هي الموارد التقنية الإضافية التي ينبغي استحداثها لدعم التنفيذ والرصد على الصعيد القطري؟
- بالنظر إلى الدعوات المتزايدة إلى إحداث تحول في مجال الصحة العامة في اتجاه تعزيز الصحة، ما هي أفضل الآليات لتحديد الأولويات بما يضمن رفاه المجتمعات؟
- كيفية ضمان/ تسهيل الالتزام بالتعاون من أجل تعزيز الصحة والرفاه مع مراعاة مسؤوليات واضحة.

= = =